

## أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على قطاع السياحة في تونس

The impact of the European sovereign debt crisis on the tourism sector  
in Tunisia



وليد برغوتي \*

جامعة الجزائر(03)، الجزائر.

walidberghoti05@gmail.com

لعربي غويني

جامعة الجزائر (03)، الجزائر

larbighouini713@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/14 تاريخ القبول 2021/06/19 تاريخ النشر 2021/07/05



### ملخص:

سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير قطاع السياحة في تونس بأزمة الديون السيادية الأوروبية وذلك من خلال دراسة بعض الإحصائيات التي تتعلق بعدد الوافدين الأجانب إضافة إلى الإيرادات الناتجة عن قطاع السياحة قبل وبعد حدوث الأزمة.

تم من خلال الدراسة التوصل بأن قطاع السياحة في تونس تأثر بأزمة الديون السيادية الأوروبية، من خلال تراجع عدد السياح الأوربيين الوافدين، كذلك تراجع إيرادات قطاع السياحة، وذلك خلال الفترة التي عقت أزمة الديون السيادية الأوروبية،

\* المؤلف المراسل

وبالتالي تأكيد صحة فرضية أن الدول الأوروبية تعتبر سوقا سياحيا مهما لدول المغرب العربي خاصة تونس.

**الكلمات المفتاحية:** أزمة مالية، ديون سيادية، قطاع السياحة، إيرادات سياحية،

منطقة اليورو.

### **Abstract:**

Through this study, we will try to know the extent to which the tourism sector in Tunisia has been affected by the European sovereign debt crisis, by studying some statistics related to the number of foreign arrivals in addition to the revenues generated by the tourism sector before and after the crisis.

Through the study, it was concluded that the tourism sector in Tunisia was affected by the European sovereign debt crisis, by confirming the decline in the number of European tourist arrivals, as well as the decline in tourism sector revenues, during the period following the European sovereign debt crisis, thus confirming the validity of the hypothesis that European countries are considered a market An important tourist destination for the Arab Maghreb countries, especially Tunisia.

**key words:** Financial crisis, sovereign debt, tourism sector, tourism revenue, euro zone.

### **مقدمة:**

يرى بعض الخبراء أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ سياسة موحدة للتعامل مع أزمة بنوك- الأزمة المالية لسنة 2008-، التي أدت لاحقا إلى حدوث أزمة ديون سيادية، حيث تم إقرار خطة للتحفيز المالي في أوروبا، تم من خلالها التأكيد على تطوير حالة المنافسة في أوروبا، حيث لم يتوقف انعكاس أزمة الديون السيادية على مختلف المتغيرات الاقتصادية بمنطقة اليورو فحسب، بل تعداه ليلحق المتغيرات الاقتصادية بالدول التي تتميز بتركز معاملاتهما مع الدول الأوروبية على غرار دول المغرب العربي ومنها تونس.

**إشكالية الدراسة:** للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على قطاع السياحة في تونس؟

يندرج تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية ندرجها على النحو التالي:

- ✓ ما هو مفهوم أزمة الديون السيادية الأوروبية وكيف تطورت؟
- ✓ كيف تأثر عدد الوافدين الأوروبيين إلى تونس في أعقاب أزمة الديون السيادية الأوروبية؟
- ✓ ما هي تداعيات أزمة الديون السيادية على الإيرادات المالية لقطاع السياحة في تونس؟

**المنهج العلمي المتبع:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لتأكيد صحة فرضيات الدراسة من عدمه، وذلك من خلال البيانات والإحصاءات المجمعة حول تطور قطاع السياحة في تونس في أعقاب حدوث أزمة الديون السيادية الأوروبية.

**فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يتأثر قطاع السياحة في تونس بأزمة الديون السيادية الأوروبية، باعتبار السوق الأوروبية سوقا مهما لدول المغرب العربي خاصة في جانب القطاع السياحي

تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية نقدمها كما يلي:

- ✓ أزمة الديون السيادية الأوروبية جاءت نتيجة للأزمة المالية لسنة 2008؛
- ✓ عدم الاستقرار في أعداد السياح الأوروبيين الوافدين إلى تونس بعد حدوث أزمة الديون السيادية الأوروبية؛
- ✓ تراجع حصيلة الإيرادات المالية المتأتية من قطاع السياحة في تونس.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى إبراز حجم الأثر الاقتصادي الذي خلفته أزمة الديون السيادية الأوروبية على قطاع السياحة في تونس باعتباره العصب الحيوي للاقتصاد التونسي، كذلك طبيعة العلاقات التونسية الأوروبية تجعلنا نبحث في مدى حجم هذا الأثر.

## المبحث الأول

### مفهوم أزمة الديون السيادية الأوروبية وتطورها بمنطقة اليورو:

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى الديون السيادية و ذلك من حيث التعريف و أهم التطورات التي مرت بها.

### المطلب الأول: تعريف الديون السيادية

يمكن إعطاء تعريف للديون السيادية كما يلي:

هي ديون مترتبة على الحكومات ذات السيادة، تتخذ أغلب هذه الديون شكل السندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سندات فإنها تسلك أحد السبيلين: إما طرح سندات بعملتها المحلية وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة إلى المستثمرين المحليين؛ أو إصدار سندات بالعملة الأجنبية حيث توجه إلى المستثمرين في الخارج<sup>1</sup>، في كلتا الحالتين يسمى الدين دينا حكوميا، نظرا لعدم إمكانية إجبار الحكومات على سداد ديونها (تخلفت عن دفعها) فإنه يتم اللجوء إلى سبل أخرى لمعالجة مثل هذا الأمر كإعادة الجدولة الإلزامية لهذه الديون، أو تخفيض معدلات الفائدة<sup>2</sup>.

الديون السيادية في معظم الحالات تحدث نتيجة لفشل الحكومة في خدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية، لذلك فهي تعجز عن سداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب ذلك الدين السيادي، حيث أنه بمجرد وجود إشارات عدم القدرة على سداد الديون فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة من طرف المستثمرين في الأسواق المالية العالمية، وبذلك تجدهم يتجنبون المشاركة في أي مناقصات أو خصومات لشراء سندات في المستقبل<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: تطور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

ظهرت الملامح الأولى لازمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2009، وقد كانت البوادر الأولى لهذه الأزمة واضحة في اليونان، لذلك قامت وكالات التصنيف الائتماني بخفض التصنيف الائتماني لليونان، حيث بلغ حجم ديونها آنذاك حوالي 350 مليار، ما أثر على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وذلك لعدة سنوات، ما أدى أيضا إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والمالية في بعض دول منطقة اليورو - على غرار اسبانيا، إيطاليا بدرجة أكبر- ما اضطرها إلى طلب مساعدات وقروض مالية للخروج من هذا الوضع<sup>4</sup>. يرجع السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى تراكم الديون اليونانية، حيث لجأت اليونان إلى الاقتراض من الخارج، وهذا من أجل تمويل مشاريعها التنموية دون اتخاذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض، ما أدى إلى عجز في حساباتها الجارية التي ارتفعت قيمته من 5.8% إلى 14.4% سنة 2008 إضافة إلى ذلك بلغ العجز في الميزانية الحكومية 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 وارتفع إلى 13.6% سنة 2010<sup>5</sup>، بينما بلغ الدين الحكومي نسبة 112% لعام 2010. (حيث أنه وحسب اتفاقية مستر يخت التي نصت على أن الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تكون في مأمّن إذا تجاوزت نسبته 60% وبرجعنا إلى المديونية سنوات 2010-2011 نجد أن نسبة الدين مرتفعة خاصة في دول جنوب أوروبا على سبيل المثال اليونان وإيطاليا حيث بلغت نسبة الدين في اليونان 146.2% سنة 2010 و 172.9% سنة 2011 لتصل إلى 177.4% سنة 2013 كذلك الأمر بالنسبة لإيطاليا حيث بلغت نسبة الدين 115.4% سنة 2010 لتصل إلى 129% سنة 2013<sup>6</sup>.

إن التدهور المالي الذي ضرب العديد من دول منطقة اليورو خلال سنة 2008 والذي يعتبر بداية لأزمة جاءت بدايتها من تصريحات مغالطة إلى الحكومة اليونانية الجديدة من طرف سابقتها، حيث أعلنت هذه الأخيرة أن معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي قد بلغ أقل من 04%، وأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 125%، وبعد تفقد الضرائب والإنفاق العام تم إدراك كل المغالطات المقدمة إلى الحكومة الجديدة، التي وجدت أن المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ أكثر من 04 % وذلك عكس ما صرحت به الحكومة السابقة؛ هذا بالإضافة إلى تراكم الدين لكل من دول إيرلندا، البرتغال، و بعدها انتقلت العدوى إلى عدة دول أوروبية أخرى على غرار إيطاليا وإسبانيا اللتين تعتبران من الدول التي تحتل المراتب الأولى من حيث المساهمة في الاقتصاد الأوروبي حيث تحتلان المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي<sup>7</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تعد من أهم المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على وضع الدين العام لدولة ما، حيث يمكن القول عن هذا الأخير أنه في حدود آمنة ما لم تتجاوز نسبته 60% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، زادت أعباء خدمة الدين بالنسبة للاقتصاد<sup>8</sup>.

لقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بعدة إجراءات من أجل الخروج بأقل الأضرار، والحد من الآثار المالية المتوقعة على الاقتصاديات الأوروبية، حيث يعمل البنك المركزي الأوروبي كوحدة مستقلة للعمل على استقرار الأسعار، بينما يقوم مجلس إدارة البنك المركزي على رسم السياسات النقدية للاتحاد الأوروبي فيما يقوم المجلس التنفيذي بعمليات التطبيق وتنفيذ تلك السياسات<sup>9</sup>.

## المبحث الثاني: التسلسل الزمني لتداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية

### خلال الفترة (2008-2018)

لأجل توضيح تطور أزمة الديون السيادية الأوروبية، سيتم التطرق إلى أهم الأحداث التي سايرت هذه الأزمة منذ بدايتها سنة 2008 وحتى سنة 2015 وذلك على النحو التالي<sup>10</sup>:

### المطلب الأول: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2008

قام البنك المركزي الأوروبي خلال هذه السنة برفع سعر الفائدة، أي السعر الذي تدفعه البنوك التجارية للبنك المركزي، لإعادة تمويل تلك البنوك من معدل 4% إلى 4.25%، وكانت إيرلندا أول دولة دخلت مرحلة الركود الاقتصادي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بها بنسبة 3.5% وبلغ العجز العام 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي؛ واهم ما ميز هذه المرحلة الإعلان عن إفلاس بنك ليمان براذرز، قيام البنك المركزي الأوروبي بتحرير ما قيمته 125 مليار يورو خلال أسبوع واحد من أجل تمويل البنوك الأوروبية، ثم إعلان الحكومة الأيرلندية عن ضمان غير محدود لودائعها في بنوكها الستة وذلك لتجنب حالات الذعر في الأسواق المالية. كما تم خفض سعر الفائدة من طرف البنك المركزي الأوروبي إلى 3.75% إضافة إلى ذلك تم رفع الحد الأدنى لعتبة التأمين على ودائع الأفراد إلى ما قيمته 50 ألف يورو، بطلب من مجلس "الايكوفين" - مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية الأوربي يضم عددا من وزراء المالية والاقتصاد بدول الاتحاد الأوربي، وهو مسؤول بالدرجة الأولى عن سياسة الاتحاد الأوربي في ثلاث مجالات رئيسية، السياسة الاقتصادية، القضايا الضريبية، تنظيم الخدمات المالية-.

### المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2009

خلال هذه الفترة قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي للمرة الثانية إلى 1%؛ كما تم تعزيز الرقابة البنكية على مستوى الاتحاد الأوروبي وذلك باقتراح من المفوضية الأوروبية من خلال تأسيس النظام الأوروبي للمشرفين الماليين؛ بعدها قام مجلس الايكوفين والمجلس الأوروبي بالمصادقة على إجراءات الاتحاد الأوروبي لمواجهة أزمة الديون السيادية ، حيث قرر هذا الأخير الزيادة في حجم الإعانات الممنوحة للدول غير الأعضاء في منطقة اليورو إلى 50 مليار يورو وذلك لما تعانيه من مشكلات في ميزان المدفوعات؛ ليتم إنشاء لجنة خاصة لتقييم اتساع الأزمة في الاتحاد الأوروبي والتي تعمل على اقتراح التدابير المناسبة لاستعادة الأسواق المالية، بالإضافة إلى إنشاء هيئة هي المجلس

الأوروبي للمخاطر النظامية وتتجلى مهمتها في تحديد المخاطر التي تهدد النظام المالي والتي من خلالها يتم اتخاذ إجراءات فورية عند الضرورة؛ كما تميزت هذه المرحلة بالركود الاقتصادي اليوناني، حيث أعلنت الحكومة عن عجز قدره 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى كل من أيرلندا و اسبانيا حيث وصل الركود إلى 7.5% و 3.7% على التوالي و العجز المالي قدر بـ 12.5% و 11.2% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

### المطلب الثالث: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2010

كانت سنة 2010 بداية لمنعرج الأزمة، وقد تحولت الأزمة الاقتصادية إلأزمة ديون سيادية، أين بلغت الديون الإيطالية ذروتها حيث قدرت بـ 120% من الناتج المحلي لذلك قامت بإقرار خطة تقشف شأنها شأن أيرلندا، التي قامت هي الأخرى بخطة إنقاذ بقيمة 85 مليار يورو مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي منها 35 مليار يورو موجهة للبنوك.

كما طلبت اليونان رسميا مساعدات دولية، أين تم منحها ما قيمته 110 مليار يورو بعد موافقة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مقابل شروط من بينها، تخفيض الوظائف الحكومية ومعاشات التقاعد؛التقشف و الذي نتج عنه حدوث مظاهرات؛إنشاء صندوق الإغاثة بقيمة 750 مليار يورو، وصندوق الاستقرار المالي الأوروبي، وآلية الاستقرار المالي الأوروبي، وذلك لهدف تقديم المساعدات المالية للدول التي على وشك الإفلاس.

### المطلب الرابع: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2011

لقد عرفت هذه الفترة إنشاء آلية الاستقرار الأوروبي كوسيلة دائمة للتعامل مع الأزمات المالية لدول منطقة اليورو في لكسمبورغ، حيث بلغت قدرتها المالية 700 مليار يورو، تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء المتعثرة ماليا في مواجهة أزماتها المالية بما يحول

دون تضرر الوحدة النقدية الأوروبية ككل من هذه الأزمات وقد ركزت هذه الآلية على مساعدة اليونان واسبانيا؛

كذلك تميزت هذه الفترة بدخول اليونان في ركود اقتصادي، مما أدى إلى عدم القدرة على هيكلة ديونها إضافة إلى البرتغال التي لم تستطع طلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي إلا أنه تم منحها ما قيمته 78 مليار يورو مقابل التقشف؛ كما قامت دول منطقة اليورو بعقد اجتماع استثنائي "قمة الفرصة الأخيرة" وهي القمة الثانية والتي من خلالها تم طرح خطة إنقاذ لليونان ب 109 مليار يورو موجهة للدائنين من القطاع الخاص إلا أن هذه الخطة بدت غير كافية؛ فيما تدخل البنك المركزي الأوروبي و ذلك من خلال شرائه للسندات الحكومية لكل من اسبانيا و ايطاليا احتياطا لأي عشر مالي في الأسواق المالية.

### المطلب الخامس: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2012

تم خفض التصنيف الائتماني التصنيف AAA والذي يعتبر أعلى تصنيف إلى AA+ وذلك من طرف وكالة التصنيف الائتماني ستانديورز؛ كذلك تمت الموافقة على خطة إنقاذ أخرى لليونان، حيث قدر لفرنسا من حجم الائتمان ب 130 مليار يورو من طرف وزراء المالية لمنطقة اليورو شرط إجراءات اقتصادية يشارك فيها الدائنون الخواص؛

كما تم توقيع اتفاقية الانضباط المالي في الموازنات الأوروبية، إضافة إلى ذلك فرض القاعدة الذهبية في ميزان الحسابات العامة، التي ينتج عنها عقوبات ضد الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها السنوية 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛

تم الموافقة على إعادة هيكلة ديون اليونان السيادية، حيث شارك فيها الدائنون الخواص وقد تمت إعادة الهيكلة ب 107 مليار يورو من أصل 206 مليار يورو، والتي كانت لدى البنوك وشركات التأمين، وكذا صناديق الاستثمار.

## المطلب السادس: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2015

عودة تفاوض الحكومة اليونانية مع الدائنين حول خطة الإنقاذ الجديدة، ووضع حد لسياسة التقشف إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق وبذلك اقترحت الحكومة اليونانية إما خطة تقشف أخرى أو إجراء استفتاء، وقد اختار اليونانيون إجراء استفتاء والذي من خلاله تم رفض جميع شروط ومطالب الدائنين، بعدها قام قادة منطقة اليورو باتفاق بالعاصمة بروكسل وذلك خوفا من تهديد بقاء اليونان في منطقة اليورو بخطة إنقاذ ثالثة، تتمثل في قروض تقدر ب 80 مليار يورو مما ألزم اليونان القيام بإصلاحات جذرية مقابل بقائها في منطقة اليورو وقبل كل كهذا تم اقتراح خروج اليونان لمدة خمس سنوات إلى أن تقوم بتحسين وضعيتها الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالتطورات التي حدثت خلال الفترة ( 2016-2018 ) يمكن إبرازها كمايلي<sup>11</sup>:

## المطلب السابع: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2016

- ✓ في 15 ماي 2016: صدر إعلان من طرف رئيس الوزراء اليوناني "ألكسيسيسيراس"، يفيد بأن بلاده ستعود إلى أسواق المال في عام 2017، بعد ما حرمت من ذلك منذ سنة 2010؛
- ✓ في 23 ماي 2016: قام البرلمان اليوناني بإقرار مشروع قانون إصلاح، والذي كان مضمونه زيادة الضرائب، وفرض المزيد من تدابير التقشف، وإجراءات إضافية لتسريع عمليات الخصخصة وزيادة الضرائب غير المباشرة؛
- ✓ في 25 ماي 2016: وافق وزراء مالية منطقة اليورو على صرف شريحة جديدة من القروض لليونان بقيمة 10,3 مليار يورو، وأكد وزير المالية الفرنسي "ميشال سابان"، أنه تم التوصل إلى اتفاق في ختام اجتماع بروكسل؛

✓ في 28 سبتمبر 2016: أقر البرلمان اليوناني إجراءات تقشف جديدة يطالب بها  
دائنو البلاد؛

✓ في 09 أكتوبر 2016: قال مصدران مطلعان إن صندوق النقد الدولي لن ينضم  
إلى برنامج إنقاذ اليونان، لكن من المرجح أن يقبل بدور استشاري خاص يعطيه  
صلاحيات محدودة كي يظل حاضرا في العملية؛

### المطلب الثامن: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2017

حيث مثلت ميزانية سنة 2017 آخر ميزانية ضمن خطة الإنقاذ المالي الأوروبية،  
وذلك على النحو التالي:

✓ في 28 جانفي 2017: حذر صندوق النقد الدولي في تقرير سري اطلعت عليه  
وكالة فرانس برس من أن ديون اليونان - لا تحتمل وقابلة للانفجار- على المدى  
الطويل؛

✓ في 20 ديسمبر 2017: وافق البرلمان اليوناني، على ميزانية عام 2018، التي  
وصفتها الحكومة بأنها الأخيرة ضمن خطة الإنقاذ المالي الأوروبية؛

✓ أبتت وزارة المالية على سلسلة من الضرائب المرتفعة بهدف تحقيق فائض في الميزانية  
يعادل 3,8% من الناتج المحلي الإجمالي، مع استثناء دفعات الديون المستحقة عام  
2018؛

✓ انخفضت عائدات السندات لأجل عشرة سنوات إلى ما دون 0.4% للمرة الأولى  
منذ عام 2006، والسندات لأجل خمس سنوات راوحت حول 3,5%.

### المطلب التاسع: أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال سنة 2018.

تميزت هذه السنة بإعلان منطقة اليورو انتهاء أزمة الديون اليونانية بحلول شهر جويلية  
من سنة 2018 وهو ما سنفصله من خلال ما يلي:

✓ في 22 جويلية 2018: أعلن وزراء مالية منطقة اليورو - ليلة الخميس إلى الجمعة- انتهاء أزمة الديون السيادية اليونانية، بعد اجتماع صعب دام أكثر من ستة ساعات في لوكسمبورغ، إثر توصلهم إلى اتفاق واسع النطاق يشمل تخفيفاً كبيراً للمرة الأخيرة لديون اليونان، ويضع حداً للأزمة التي تخللتها اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى؛

✓ أعلن الناطق باسم الحكومة اليونانية "ديمترستزاناكوبولوس"، الجمعة 22 جويلية 2018 أن أئينا "تطوي صفحة" بعد اتفاق وزراء مالية منطقة اليورو الذي أنهى 8 سنوات من الأزمة والتكشف وخطط الإنقاذ للبلاد؛

✓ رحّب وزير المالية اليوناني "يوكليدتساكالوتوس" بالاتفاق «التاريخي»، قائلاً: "أنا مسرور"، مضيفاً: "يجب أن نحرص على أن يشعر الشعب اليوناني بنتائج ملموسة"؛

✓ سيتيح الاتفاق لأئينا الخروج من وصاية دائئها في الموعد المقرر في 20 أوت 2018، كما سيتيح لها أن تموّل نفسها في الأسواق بعد سنوات من الانكماش الحاد وثلاثة برامج مساعدات؛

✓ وافق الأوروبيون يوم الجمعة، على تمديد استحقاق سداد قسم كبير من ديون اليونان لمدة 10 سنوات، ما أتاح لليونانيين ألا يبدءوا بسداد قسم من الديون إلا اعتباراً من عام 2032، بدلاً من عام 2022 كما كان قائماً.

حيث تجدر الإشارة أن اليونان قد حصلت خلال ثماني سنوات على عدة مساعدات فاقت 273 مليار يورو من دائئها في منطقة اليورو وصندوق النقد، ووُزعت على ثلاثة برامج؛ وفي المقابل ذلك اضطر اليونانيون إلى تطبيق عدة إصلاحات.

### المبحث الثالث: أثر أزمة الديون السيادية الأوربية على قطاع السياحة في تونس

تحتل تنمية قطاع السياحة في تونس باهتمام كبير من طرف القائمين على القطاع بالدولة، وذلك بالنظر لما تتمتع به من مقومات سياحية هائلة، فضلاً عن الدور الذي

يلعبه قطاع السياحة في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، وبالتالي المساهمة في نمو احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي وتنويع مصادر الدخل.

## المطلب الأول: تأثير عدد السياح الوافدين إلى تونس بعد أزمة الديون السيادية الأوربية.

تطور عدد السياح الوافدين إلى تونس بعد أزمة الديون السيادية الأوربية نبرزها من خلال الأرقام والإحصائيات المبينة من خلال الجدول الموالي رقم (01).

جدول رقم: 01 تطور عدد السياح الوافدين إلى تونس خلال الفترة 2007-2018

الوحدة:(ألف سائح)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السياح الوافدين من أوروبا	4048,4	4107	3743,5	3812	2384,1	2963,4	2884,3	2793	1297,8	1409	1688,4	1203,8
عدد السياح الوافدين من المغرب	2564,2	2780	2999,1	2927,9	2999,1	2843,3	3240,1	3104	2765,9	2986	3881,7	3902,6
عدد السياح الوافدين من أمريكا الشمالية	33,74	36,27	36,27	36,3	22,7	28,5	23,6	25,3	23,3	24,2	31	21,4
عدد السياح الوافدين من دول أخرى	115,56	126,2	122,6	127,3	245,6	115,2	120,9	148	114,8	106,8	141,6	95,7
المجموع	6761,9	7049	6901,5	6903,5	5651,5	5950,4	6268,9	6070	4201,8	4526	5742,7	6079,5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

- تقرير حول السياحة التونسية، 2009، بالنسبة للبيانات المتعلقة بالفترة 2007-2009 ص:34.
- تقرير حول السياحة التونسية، 2012، بالنسبة للبيانات المتعلقة بالفترة 2010-2012 ص:30.
- تقرير حول السياحة التونسية، 2014، بالنسبة للبيانات المتعلقة بالفترة 2013-2014 ص:32.
- تقرير حول السياحة التونسية، 2019، بالنسبة للبيانات المتعلقة بالفترة 2015-2018 ص:32.

يتبين من خلال الجدول أعلاه تراجع عدد السياح الوافدين إلى تونس بداية من سنة 2009، خاصة السياح الأوربيين، حيث بلغت نسبة الانخفاض حوالي 9% إذا ما قورنت بسنة 2008، كما استمر عدد السياح في الانخفاض وذلك خلال الفترة 2011-2018، وخاصة خلال السنوات الأربعة الأخيرة من فترة الدراسة أين بلغ عدد السياح الوافدين لتونس 1.29 مليون سائح سنة 2015 و 1.40 مليون سائح سنة 2016 أما السنوات 2017-2018 فقد بلغت 1.68 مليون سائح و 1.20 مليون سائح على التوالي.

لذلك نلاحظ أن هناك فرق شاسع بين عدد السياح الوافدين إلى تونس قبل بداية الأزمة المالية العالمية و أزمة الديون السيادية الأوروبية و بعدها حيث إذا أخذنا الفرق بين عدد السياح لسنة 2008 عدد السياح لسنوات 2015 حتى 2018 من أوروبا لوجدنا أن تونس قد فقدت أكثر من مليوني سائح وافد من أوروبا، و بذلك يتبين أثر أزمة الديون السيادية- التي مست جل الدول الأوروبية- على قطاع السياحة في تونس بصفة خاصة و الاقتصاد التونسي بصفة عامة باعتبار أن السياحة تمثل مصدرا مهما للإيرادات و التي على أساسها تقوم بموازنة ميزانها التجاري.

من جهة أخرى فان الأوضاع الأمنية التي مرت بها تونس خلال أواخر 2010 و التي عرفت ثورات كانت سببا كذلك في تراجع عدد السياح الأجانب إضافة إلى عدم تنوع الاقتصاد التونسي يجعله عرضة لنكسات ناتجة عن اضطرابات في قطاع السياحة.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد التونسي تأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و أزمة الديون السيادية و ذلك بسبب الضعف النسبي لانفتاح الاقتصاد التونسي على أسواق رأس المال الأجنبي و إلى عدم قابلية التحويل الكلي للدينار التونسي ووجود سعر صرف نصف مراقب كل هذه العوامل أيضا لها أثر سلبي على قطاع السياحة.

## المطلب الثاني: تطور الإيرادات التونسية من القطاع السياحي بعد أزمة الديون السيادية الأوروبية:

للتوضيح أكثر حول حصيلة المداخيل التونسية المتأتية من قطاع السياحة ندرج الجدول الموالي رقم (02).

جدول رقم 02: تطور إيرادات تونس من قطاع السياحة خلال الفترة ( 2009-2018).

الوحدة: (مليون دينار تونسي)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المداخيل	3471,9	3522,5	2364,5	3175,3	3229,4	3625,6	2354,6	2372,3	2831	4141,2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

<http://www.tourisme.gov.tn/index> بالنسبة للبيانات المتعلقة بالفترة 2009-2012، تاريخ الاسترداد 2019/08/15.

<http://www.ins.tn/ar/themes/tourisme> بالنسبة للبيانات المتعلقة بالفترة 2013-2018، تاريخ الاسترداد 2019/08/15.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات السياحية التونسية تميزت بالتزايد المستمر خلال الفترة 2009-2014، ما عدا سنة 2011 أين عرفت انخفاضا مقارنة بسنتي 2009 و 2010، حيث بلغت قيمة المداخيل 2364.5 مليون دينار تونسي، و هذا راجع إلى تزامن هذه الوضعية مع تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبداية ظهور بوادر أزمة الديون السيادية الأوروبية، إضافة إلى الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد والتي انعكست سلبا على قطاع السياحة بتونس، وهو ما يفسر أيضا من خلال تراجع عدد السياح الوافدين كما هو مبين في الجدول السابق رقم (02).

أما خلال الفترة 2015-2017، فقد عرفت المداخيل التونسية من السياحة تراجعاً ملحوظاً حيث بلغت قيمتها 2354 مليون دينار تونسي سنة 2015 و 2372 مليون دينار تونسي سنة 2016، لترتفع نوعاً ما سنة 2017، ويرجع هذا الانخفاض مقارنة بالسنوات السابقة إلى انخفاض عدد السياح الوافدين خاصة الأوربيين منهم - انظر الجدول رقم (01)- أما سنة 2018، نلاحظ ارتفاعاً في قيمة المداخيل وذلك بقيمة 4141.2 مليون دينار تونسي، وهذا راجع حسب المعهد الوطني للإحصاء إلى تحسن نسبي في عدد الفنادق النشطة حيث بلغ عددها 868 فندق، وبذلك يكون من أعلى المستويات التي حققها قطاع السياحة في تونس.

#### خاتمة:

لقد كانت أزمة الديون السيادية إحدى أهم الأزمات المالية التي واجهها الاقتصاد العالمي، والتي كانت نتيجة من نتائج أزمة مالية سابقة لها هي أزمة الرهن العقاري التي بدأت تداعياتها من الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت لتشمل مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية على غرار دول المغرب العربي التي تأثرت بدرجات متفاوتة، ما جعلنا نبحت من خلال هذه الدراسة في مدى تأثير قطاع السياحة في تونس.

#### نتائج الدراسة:

- ✓ تعتبر الأزمة المالية لسنة 2008 "أزمة الرهن العقاري" السبب المباشر في حدوث أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو حيث انتشرت في الدول الأوروبية انطلاقاً من اليونان نتيجة للتصريحات الكاذبة من الحكومة اليونانية السابقة؛
- ✓ أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على مختلف دول منطقة اليورو بدرجات متفاوتة حيث أثرت على دول جنوب أورو بدرجة أكبر مقارنة بدول الشمال، كما أنها كشفت عن هشاشة منطقة اليورو والتي كانت سابقاً نموذجاً يحتذى به لتجسيد

فكرة التكامل الاقتصادي حتى أن دول منطقة اليورو أصبحت تفكر في الخروج من منطقة اليورو كحل يمكن الأخذ به لتفادي تبعات الأزمة على غرار اليونان؛

✓ يعد قطاع السياحة القلب النابض للاقتصاد التونسي؛

✓ تأثر قطاع السياحة التونسي بأزمة الديون السيادية الأوروبية يبرز من خلال تراجع عدد السياح الأوروبيين الوافدين إلى تونس وكذا تراجع الإيرادات السياحية التي يحققها القطاع والتي تلعب دورا كبيرا في توازن الميزان التجاري.

✓ من خلال نتائج الدراسة، فإنه لا يمكن الجزم بأن أزمة الديون السيادية كانت السبب الوحيد والمباشر في حدوث الاختلالات التي مست قطاع السياحة في تونس، وذلك في غضون الفترة التي حدثت فيها الأزمة والتي شهدت هي الأخرى بعض التغيرات سواء الداخلية و/أو الخارجية والتي تزامنت مع حدوث الأزمة الأوروبية على غرار عدم استقرار الأسعار العالمية لمختلف المنتجات الرئيسية خصوصا النفط، كذلك اضطراب الأوضاع الأمنية في تونس، حيث أن الظروف السابقة الذكر تزامنت مع بداية انتقال تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية خارج القارة، ما يطرح فكرة أنها أثرت على قطاع السياحة في تونس بشكل أو بآخر.

#### توصيات الدراسة:

- محاولة دول الاتحاد الأوروبي إيجاد حل لأزمة الديون السيادية و ذلك باتخاذ إجراءات يمكن أن تكون كفيلة للحد من هذه الأزمة على غرار تحويل الديون إلى استثمارات، بيع الديون، الدفع المسبق للمديونية؛
- محاولة الاقتصاد التونسي إيجاد عملاء جدد وذلك خارج القارة الأوروبية من أجل الحد من التبعية الأوروبية من خلال إيجاد أسواق جديدة خاصة بالقارة الإفريقية، والمنطقة العربية؛

- استغلال علاقات الجوار من خلال تفعيل مشروع الإتحاد المغاربي الذي يظل ليومنا هذا حبرا على ورق في ظل ما يتيح من فرص لتطوير قطاع السياحة ببلدان المغرب العربي؛ ثم السعي إلى تطوير العمل العربي المشترك و بالتالي توسيع نطاق المبادلات التجارية خاصة في جانب الخدمات؛
- العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل ما تمتلكه دول المغرب العربي من ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالسياحة بالنسبة لتونس لتجنب تبعات التركز القطاعي.

### الهوامش:

<sup>1</sup> <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/11/27/312977.htm> ،(11 27) تاريخ الاسترداد 09 07، 2019

<sup>2</sup> حنان حسين بورعدة درحمون، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية - دراسة حالة اليونان- مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، الجزائر، العدد 45، مارس 2016 الصفحات 196-213.

<sup>3</sup> حنان حسين بورعدة درحمون، مرجع سابق، ص: 199.

<sup>4</sup> يوسف أبو الفارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ص: 379.

<sup>5</sup> خالدأحيمية، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2015 (مذكرة ماجستير)، العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ص: 43.

<sup>6</sup> هناء بوريش هشام عفيف، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية - دراسة حالة اليونان، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، يونيو 2016، الصفحات 18-34.

<sup>7</sup> الغرفة التجارية للصناعة بالرياض، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، الرياض، 2012، ص:16-17.

<sup>8</sup> سمير صارم، اليورو، دار الفكر المعاصر، ط 01، بيروت، ص: 95.

<sup>9</sup> عبد الحميد عبد المطلب، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية الاسكندرية، ص: 289.

<sup>10</sup> <https://www.touteurope.eu/actualite/chronologie-la-crise-en-europe-2008-2013.html>. Consulté le 07 10, 2019

<sup>11</sup> 2018 , تاريخ الاسترداد 15 10 <https://www.skynewsarabia.com> أزمة الديون اليونانية

